المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا (*)

العياشي عنصر (**)

القسم الأول: المفهوم وإطاره التاريخي.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى أكاد أجزم أنها لصيقة به لما بينها من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي تربط بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة، (دولة الحق والقانون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلاد الأوربية التي دخلت عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي قبل ذلك بقرن من الزمن أي في منتصف القرن الثامن عشر. كما شهدت نهاية هذا القرن انهيار القطبية الثنائية المتشكلة بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وزوال دولة الرعاية في معظم البلدان الأوربية المتقدمة، وفشل أنموذج الدولة الوطنية في البلاد المتخلفة ومنها البلاد العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحوريها؛ الإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

من هذا المنطلق، لا نبالغ إن اعتبرنا مفهوم المجتمع المدني، إضافة إلى المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقا، أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها. ومن ثم يمكننا فهم الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة في الدراسات والأبحاث التي يقوم بها المختصون في العلوم الاجتماعية سواء في البلاد المتقدمة أو حتى في البلاد العربية. وبالنظر إلى الأهمية الاستثنائية لمفهوم المجتمع المدني من حقنا أن نتساءل عن مسارات التطور التي يعبر عنها، والدلالات المختلفة التي أعطيت له، والشروط التاريخية التي تحيط بتكوينه وتطوره، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى مثل المجتمع الأهلي، والديمقراطية والدولة، ونتساءل بخاصة عن مدى تجسيد هذا المفهوم لواقع المجتمعات العربية عموما، والواقع الراهن للمجتمع الجزائري خصوصا. ذلك ما سوف يتضمنه القسم الأول من هذه الورقة.

أما القسم الثاني فيخصص لعرض ومعالجة النموذج الجزائري من خلال تحليل تجربة التعددية السياسية، وميلاد الحركة الجمعوية باعتبارهما أكثر العوامل المعبرة عن قيام المجتمع المدني في الجزائر مركزين على

(*) ورقة مقدمة لمؤتمر "المشروع القومي والمجتمع المدني" تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سورية، 7-12 ماي/أيار 2000.

(**) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة، رئيس وحدة البحث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران. الجزائر

طبيعة التناقضات التي تميز العلاقات بين السلطة السياسية وأجهزتها ومؤسساتها كونها المجسدة للدولة من جهة، وتنظيمات المجتمع المدني الناشئ ممثلة في الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية.

1. حول مفهوم المجتمع المدني:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره، ويمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنكليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: " المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد ".[1] أما مواطنه الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها".

وفي القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون". كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني "بالبنى الارستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين". وكذلك لدى الفيلسوف الألماني هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني والمؤسستين المذكورتين بحيث يخترق الواحد منهما الآخر. ونجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث المتداول اليوم، إذ يركز على أهمية "المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة ". وفي الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، وقد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية ، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة.

2. الشروط التاريخية لتكوين المجتمع المدني:

مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. وتنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. وبهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. ولا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي وغيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

1. قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

[1] التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة، "واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق اوسطية" منشور في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1997. ص 391

2. التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الآخر. وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.
3. قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).
4. انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
5. تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات...) المتكونة من مواطنين أحرارا ينخرطون فيها بشكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة).
6. ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع.

بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي والتحولات الطارئة على بنية المجتمع وآليات سيره واشتغاله، وهي ميزات تتحدد تاريخيا واجتماعيا، يمكننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لايتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل. ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في نهاية الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن الطريق المؤدي إليها. هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان.

3. المجتمع المدني والديمقراطية:

بهذا الصدد هناك عدد من الأسئلة جديرة بالطرح والمعالجة، ليس أقلها شأنا التساؤل عما إذا كان المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية أم العكس، الديمقراطية شرط لتكوين المجتمع المدني؟ إذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث المتداول اليوم يعني مجموع المنظمات غير الحكومية (NGO's) فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها، ولا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموما والجزائري خصوصا اختزال المجتمع المدني إلى تلك المنظمات دون أن نحدث تشويها كبيرا في المفهوم والظاهرة على حد سواء.

لقد كان للمجتمع المدني معنى آخر مخالف لدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدنية، التعاقد، حق الاقتراع الحر، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة. وبهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن علينا تجنب طريقة التفكير الميكانيكي، لأننا عند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الآخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أن سيرورة ظهوره وتكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أما أن نعتبر مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أحد المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غريبة عنها وبأثر رجعي (بمعنى نتوقع منها أن تحدث اليوم نفس النتائج والآثار التي أدت إليها سابقا)، فإن ذلك يشير إلى درجة من السذاجة وربما الوهم القائم على الاعتقاد بأن تلك المنظمات غير الحكومية سوف تقود المجتمعات العربية نحو الديمقراطية. بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن "المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية".

إن مثل هذا التصور عن المجتمع المدني يحيد بنا عن "المعركة الحقيقية" التي ينبغي على هذا الأخير أن يخوضها في البلاد التي لم تتوصل بعد إلى إقامة أسس الحكم الديمقراطي. ذلك أن معركة البناء الديمقراطي هي ذاتها معركة إقامة مؤسسات السلطة الحديثة وبناء الدولة الديمقراطية وليست شيئا آخر أقل من ذلك.

لهذا فإن استيراد فكرة المجتمع المدني بالمعنى الشائع اليوم (المنظمات غير الحكومية) مقطوعة عن إطارها المرجعي التاريخي يتضمن مخاطر عديدة ليس أقلها الاعتقاد الواهم بوجود عمل سياسي ديمقراطي، بينما الواقع يشير إلى غياب شيء اسمه "الحقل السياسي" له استقلالية نسبية عن بقية الحقول الأخرى الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية... . وفي أحسن الحالات انغلاق هذا الحقل أمام المبادرة السياسية الحرة وتميزه بدرجة عالية من التقييد والاستعمال الأداتي من قبل النظام. بل أسوأ من ذلك اغتراب القطاع العريض من المجتمع عن عملية البناء الديمقراطي بسبب الاعتقاد الخاطئ أنها عملية تخص الأقلية من المجتمع (النخب الفكرية، البيروقراطية، التكنوقراطية، الاقتصادية...) وذلك بسبب الممارسات التي تقوم بها هذه النخب من جهة، وبسبب التصور الخاطئ عن المجتمع المدني الذي يختزله إلى المنظمات غير الحكومية الحديثة بالخصوص، من جهة ثانية. [2]

لعل السؤال الحاسم الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو إلى أي مدى تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الذي تتضمن فيه الأحزاب السياسية والجمعيات الطوعية الحديثة (المنظمات غير الحكومية) بسمة أساسية هي قدرتها على تحقيق إعادة إنتاج نفسها بصفة مستقلة. أم أنها تعتمد على موارد الدولة التي تسعى لأن تشكل قوة منافسة وموازية لها، أم أنها تلجأ إلى مساعدات خارجية؟ وهو واقع يبرز ضعفها وهشاشتها ويفتح الباب واسعا أمام عمليات الاستعمال الأداتي لهذه المنظمات من قبل مموليها سواء كانوا في الداخل أو الخارج (سنتعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل في القسم الثاني من الورقة). إنه عامل مثير لجدل حاد حول مصداقية تلك المنظمات، فضلا عن كونه يعطي فرصة لكل خصومها للتقليل من شأنها وتقييدها أو مراقبتها والتضييق عليها. [3]

4. المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

يطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى "المنظمات الأهلية " التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي" مثل الجمعيات الدينية (التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي) الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (في الجزائر مثلا الجمعيات الأمازيغية بتفريعاتها المتعددة، وتنظيمات أخرى خيرية ذات طابع محلي أو إقليمي) والتنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ بوعمامة، محمد بوضياف، الشيخ المقراني، العربي التبسي... الخ). ويبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منهما. فبينما يدافع برهان غليون مثلا عن أطروحة التطابق بين المفهومين وبالتالي مدلولاتهما في المجتمعات العربية[4]، نجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشارة، الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين

---

[2] لعل أحسن مثال عن ذلك الأحزاب السياسية التي ظهرت في الجزائر في عهد التعددية، وكذلك الحركة الجمعوية، بخاصة تلك المسماة بالديمقراطية التي تتميز بتذريها ونخبويتها المفرطة. فهناك مثلا الجمعيات النسوية المتعددة التي تقتصر عضويتها على عدد محدود من النساء، أو جمعية المرأة الريفية التي لا وجود لنساء الريف فيها، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

أنظر عملنا، "**التعددية السياسية في الجزائر، الواقع والآفاق**" ورقة قدمت لندوة: **الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية**، جامعة آل البيت، الأردن 30 نوفمبر–02 ديسمبر 1999.

[3] مثال ذلك الجدل القائم حول مصداقية حركة حقوق الإنسان وتنظيماتها في البلاد العربية. وقد وصمت هذه الحركة دوما بالخيانة والعمالة للخارج. آخر حالة سجلت بهذا الصدد تخص المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن الحوادث التي وقعت في الصعيد بين الأقباط والمسلمين منذ نهاية 1999..

[4] أنظر بهذا الشان برهان غليون في **Le malaise Arabe, Etat contre Nation**. ENAG, Alger,1991

من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من "المجتمع المدني" في سياق الوضع العربي الراهن[5].

ويبدو لمن يلاحظ الواقع العربي عموما والجزائري بالخصوص وجود نوع من التواؤم في التمييز بين المجتمع المدني والأهلي من جهة، وتقسيم العمل بين القوى الاجتماعية ذات التوجهات الأيديولوجية والسياسية المتباينة من جهة أخرى. إذ بينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا على اليسار والمسماة اليوم القوى الديمقراطية بنزعتها الحداثية والعلمانية تستعمل بقوة مصطلح "المجتمع المدني"، وتسيطر على التنظيمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان (منظمات حقوق الإنسان، مراكز البحث والدراسات في حقل التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية...). نجد في المقابل القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي والديني المحافظ حاضرة بقوة في مجال الجمعيات والتنظيمات الأهلية، مفضلة استعمال هذا المصطلح الذي تراه أكثر تعبيرا عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية. ويبدو وزن وتأثير هذه القوى بخاصة في التنظيمات الأهلية ذات الطابع المهني وبشكل أخص تنظيمات الخدمة والرعاية الاجتماعية (الخدمة الصحية، التربية والتعليم، الشؤون العائلية...)

لعل الملاحظة المهمة في هذا التمييز بين القوى الاجتماعية هو كون قوى المعسكر الأول (قوى اليسار عموما أو القوى الديمقراطية كما تدعى اليوم) تعاني مشكلة أساسية تتمثل في افتقادها في غالب الحالات إلى قاعدة اجتماعية واسعة وقوية تسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها. بينما تحظى القوى التقليدية بتنويعاتها(قوى اجتماعية تقليدية محافظة، تيار الإسلام السياسي، قوى دينية سلفية...) بقاعدة واسعة بخاصة في الأوساط الشعبية وبين الشرائح الوسطى حديثة التكوين (العمال، الطلبة، الموظفون...).

وهكذا يجد الملاحظ نفسه أمام مفارقة: من جهة هناك التنظيمات والمؤسسات التي تنحو بقوة لاستعمال تعبير "المجتمع المدني" وتهدف لتوظيفه كقوة موازية لقوة الدولة السلطوية المميزة للواقع العربي، وبالتالي محاولة توسيع الممارسة الديمقراطية وترسيخها. هذه القوى تفتقد لقاعدة اجتماعية وللتأثير الذي يسمح لها بتحقيق تلك التغيرات المنشودة في بنية السلطة وممارستها. بل أكثر من ذلك، تبدو هذه القوى بأفكارها وممارساتها بمثابة الكيان الغريب المغروس في جسم المجتمع، كونها في غالب الأحيان عبارة عن نخب محدودة العدد والتأثير، غريبة ودون جذور، وبالتالي دون قوة حقيقية. وفي المقابل هناك القوى التقليدية والمحافظة التي تحظى بقاعدة اجتماعية واسعة، ولها تأثير يسمح لها بإدخال التغيرات المرغوبة في بنية السلطة وممارساتها، لكن قطاع هام منها عادة ما يرفض الدخول في مجال العمل السياسي (في حالة الجزائر هنالك عدد كبير من التنظيمات الدينية المؤثرة مثل "الزوايا"، الجمعيات الدينية والخيرية التي تتخذ هذا الموقف). وهكذا تبقى الدولة السلطوية والأقليات المتنفذة في هياكلها وأجهزتها مثل الجيش والبيروقراطية دون منافس حقيقي يستطيع تحمل عبء المواجهة مع هذه الأقليات القوية.

إذا كان المجتمع المدني يعني كافة المؤسسات والتنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد، المجتمع والدولة فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة؛ هيئات، هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية، الأحزاب السياسية، وهيئات الرعاية، التضامن والتكافل الاجتماعي وفي مقدمتها تلك التي يكتسي نشاطها طابعا محليا أو جهويا (إقليميا). وتبرز أهمية هذه التنظيمات المحلية أو الجزئية رغم محدودية مجالها، أو لعله من الأحسن القول بسبب هذه الصفة ذاتها. وبالرغم من أنها عادة ما تكون مدانة بسبب محدودية نطاقها فإن ذلك ما يشكل قوتها لعدد من الأسباب:

- يجد فيها الأعضاء بالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية نطاقها فرصة للتعبير عن همومهم وانشغالاتهم بطريقة صريحة ومباشرة.

[5] أنظر عزمي بشارة مرجع سابق.

- يسمح حجمها للأعضاء بإقامة علاقات مباشرة تساعد على تقوية الروابط وترسيخ التضامن بعيدا عن الأساليب البيروقراطية المميزة للتنظيمات الكبيرة، فضلا عن مقاومتها لظاهرة التسلط الأوليغاركي التي تؤدي إلى شعور الأفراد بحالة الاغتراب.
- توفر أحسن وسيلة للدفاع عن الهويات الفردية المتميزة للأفراد والأقليات في مواجهة النزعة الجماهيرية حيث تذوب الفوارق الفردية والجماعية في هويات عامة غالبا ما تكون تسطيحية تنتفي فيها خصوصيات الأفراد والجماعات.[6]

يرى بعض المفكرين أنه من حسن حظ المجتمعات العربية أن تكون هذه التنظيمات الجزئية قائمة فيها غير مندثرة وذلك بسبب عدم اكتمال تكوين الدولة–الأمة على غرار ما هو قائم في المجتمعات الغربية المتقدمة. وبخلاف الباحثين الذين يستنكفون من اعتبار البنى التقليدية والتنظيمات الجزئية عنصرا مهما في تكوين المجتمع المدني لارتباط المفهوم في تصورهم بالتنظيمات الحديثة للمجتمعات الغربية، فإن ملاحظة الواقع الخصوصي للمجتمع العربي تسمح لنا باعتبارها كذلك ما دامت تؤدي دور الوسيط بين الفرد–الجماعة–الدولة.

يحدث ذلك، كما يقول عزمي بشارة، لأن التنظيمات التقليدية تلعب دورا قمعيا في علاقتها بالفرد، يحظى بحمايتها لا لكونه فردا مستقلا له حقوق يقرها القانون، بل لأنه يمثل وحدة أولية في بنائها. كما تحقق ذلك الدور من خلال اعترافها وإقرارها بسلطوية الدولة وليس بمعارضتها ورفضها. وفي المقابل تعجز التنظيمات الطوعية الحديثة عن لعب دور الوسيط لأنها تقوم على فكرة الانتماء الطوعي للأفراد، لكنهم دون حقوق معترف بها أومكرسة قانونيا بسبب الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها. لعل هذه إحدى المفارقات التي يواجهها أولئك الذين يسحبون فكرة "المجتمع المدني"، وهي ثمرة سيرورة تاريخية واجتماعية متميزة، على الواقع الاجتماعي العربي دون الالتفات إلى خصوصية المرحلة التي يمر بها في تكوينه. ولعل هذه أيضا معضلة تواجهها التنظيمات غير الحكومية الحديثة في البلاد العربية لأنها "غير قادرة على حمايةالأفراد أمام تعسف الدولة، ولا على إعادة إنتاج ذاتها كإحدى مظاهر السوق المحلية" [7]

5. الدولـــة والمجتمع المدني:

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوربية منذ القرن الخامس عشر. كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية (الأحزاب والمجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس والجامعات ووسائل الاتصال) ومؤسساته الاقتصادية (المنشآت، الشركات، البنوك). فهل يمكننا الحديث بنفس الطريقة عن المجتمع والدولة في البلاد العربية؟ الجواب قطعا بالنفي.

فالدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة. كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال والحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها وإدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على

[6] أنظر، عزمي بشارة، مرجع سابق ص 401.
[7] نفس المرجع. ص 401

المجتمع وإخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد neo-patrimonial state تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية وبيروقراطية.

وهكذا تشكل مؤسسات الدولة وأجهزتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي (المجالس المنتخبة، إن وجدت، والبلديات، وأجهزة الإدارة المحلية والإقليمية) أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالس ورابطات ومؤسسات محلية تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد والمجموعات وترعى مصالحهم.

- **القسم الثـــاني: الأنمـــوذج الجزائري.**

سنتعرض في القسم الثاني من هذا العمل بالتحليل لواقع المجتمع المدني في الجزائر محاولين تشخيص الوضع الراهن. لكن بالنظر إلى تعدد التنظيمات، العمليات والهياكل التي عادة ما تدخل ضمن تحديد بنية المجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الحركات الاجتماعية المتنوعة، التنظيمات الأهلية، الاتحادات المهنية، والرابطات...الخ)، فإننا سنركز على عنصرين من عناصر تكوين المجتمع المدني في الجزائر وهما الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية (المقصود الجمعيات والتنظيمات المختلفة الممثلة لشرائح ومجموعات اجتماعية معينة والعاملة في مختلف حقول الحياة الاجتماعية). ويعود تركيزنا على هذين العنصرين إلى الأهمية الاستثنائية لهما في التجربة الجزائرية وكذلك لضيق المجال المطلوب لمعالجة بقية العناصر المكونة للمجتمع المدني. كما سنقدم في نهاية الورقة تقويما سريعا نستشرف من خلاله آفاق المجتمع المدني انطلاقا من الظروف المميزة للواقع الراهن.

1- مأزق التعـــددية السياسية:

عرفت التعددية السياسية في الجزائر منذ تأسيسها بموجب دستور فبراير 1989 وكذلك قانون الجمعيات السياسية لنفس السنة عدة مآزق ومنزلقات وشاركت في ذلك عدة قوى وأطراف سواء من السلطة أو من المعارضة. في البداية وحتى غاية 1990 تاريخ إجراء أول انتخابات تعددية استمرت سيطرة جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم (رئاسة الجمهورية، البرلمان، الحكومة، مجالس السلطة المحلية). وفي الفترة الممتدة من1991 إلى 1997 تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية كانت التعددية السياسية مجرد واجهة خارجية لحكم عسكري من خلال مجالس وهيئات معينة مباشرة من قبل النظام مثل المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان) أو مجالس السلطة المحلية في البلديات والولايات. وهي الفترة التي عرفت تصاعد أعمال العنف والإرهاب السياسي من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة. كما أنها الفترة التي تميزت بفرض حالة الطوارئ، ورغم أن لأحزاب السياسية لم تتوقف رسميا عن النشاط، إلا أنها عرفت تقليصا ملحوظا في نشاطها وصل حد توقيف البعض منها لكل نشاط سياسي، ورجوع البعض إلى حالة السرية (مثل حركة التحدي ذات التوجه الشيوعي) تحت التأثير المزدوج للقوانين الاستثنائية من جهة، وتدهور الوضع الأمني إلى درجة قصوى من جهة ثانية.

أما الفترة الثالثة التي بدأت منذ 1997 فقد شهدت سيطرة الحزب الجديد للنظام (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية جوان 1997، والمحلية أكتوبر 1997، ولم تتورع السلطة عن اللجوء إلى تزوير الانتخابات على نطاق واسع في الحالتين من أجل ضمان سيطرة حزبه على مقاليد الحكم. لكن الجديد في هذه المرحلة من مسار التعددية السياسية هو دخول أحزاب التيار الإسلامي إلى البرلمان (حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة) بل ومشاركتها بعدد معتبر من الوزراء في حكومة ائتلافية (7 وزراء من حركة حمس). ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض أحزاب التيار الديمقراطي التي دخلت البرلمان (التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال). ثم مشاركة البعض منها في

الحكومة إلى جانب الأحزاب الإسلامية مع بداية سنة 2000 وهي سابقة لم يجر تصور وقوعها في الجزائر قبل ذلك[8].

وقد عانت التعددية السياسية منذ البداية من مناورات الأطراف المتعددة وفي مقدمتها استعمالها بطريقة ذرائعية من قبل النظام لضرب القوى والتشكيلات السياسية بعضها ببعض في محاولة لإضعافها والحد من تأثيرها على الحياة السياسية. وكانت للنظام عدة أهداف يرمي لتحقيقها من وراء قبول فكرة التعددية السياسية ولو أنها في واقع الأمر صورية ومقيدة، منها على الخصوص:

1. إنعاش أجهزة وهياكل النظام التي أعيتها سنوات طويلة من الحكم البيروقراطي المركزي والأحادي الذي عرف انتشار الفساد والرشوة وصراع الزمر حول السلطة والامتيازات. وكان استراتيجيو النظام يعتقدون أن الانفتاح الديمقراطي سوف ينفخ روحا جديدة في هياكله وتنظيماته بما في ذلك جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال.[9]
2. كان هدف مخططي النظام إقامة تعددية شكلية ومقيدة من خلال ضمان سيطرة أحزاب النظام (جبهة التحرير ثم التجمع الوطني الديمقراطي) حيث يسمح لتشكيلات سياسية أخرى بتزيين الساحة السياسية الوطنية دون أن يكون لها تأثير فعال وحقيقي على مجريات الأحداث. أحزاب تفتقر إلى قاعدة شعبية قوية وتقاليد نضالية وخبرة تنظيمية، الشيء الذي يسهل استقطابها في لعبة يتصرف فيها النظام من خلال استعمال وسائل الترغيب (توزيع مكاسب الريع النفطي والمناصب في هياكل الدولة) والترهيب بواسطة سن قوانين غير ملائمة للنشاط السياسي التعددي مرورا باحتكار وسائل التعبير الجماهيري، وصولا إلى القمع.
3. الغاية البعيدة للنظام من وراء قبول التعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت القوى المعارضة وامتصاص الغضب الشعبي المتزايد الذي استطاعت بعض تلك التنظيمات (بخاصة تشكيلات التيار الإسلامي) استغلاله لصالحها في ظل توسع رقعة الاحتجاج الاجتماعي ضد سياسة الإقصاء والتهميش والتفقير التي عرفتها فترة الثمانينات.

لم يكن النظام لوحده سببا في تطويق الانتقال الديمقراطي وإفشال تجربة التعددية بل ساعدته في ذلك المعارضة، وبالذات التيار الإسلامي الراديكالي. فقد عبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية عن رفضها للديمقراطية ولم تقبل بالمشاركة في اللعبة السياسية سوى لأنها كانت واحدة من السبل التي توصلها إلى الحكم. وكان رفضها واضحا لكل القوانين المؤسسة للتعددية التي سمحت لها بالوجود والنشاط العلني وفي مقدمتها دستور 1989 وقانون الأحزاب. وقد صرح زعيم الجبهة عباسي مدني أكثر من مرة "أن الجبهة الإسلامية ليست جمعية سياسية بل إطارا يجد فيه الشعب الجزائري مجالا للتعبير عن طموحاته وتحقيقها". وقد بسط التيار الإسلامي الراديكالي هيمنته على شرائح واسعة من المجتمع بواسطة المساجد والخطاب الناري المتطرف في نقده للنظام.

ولعله من مفارقات التعددية السياسية في الجزائر أن كثيرا من الأحزاب التي ظهرت بموجب القوانين الجديدة المؤسسة للتعددية تتصرف وكأنها أحزاب وحيدة وتعيد إنتاج الفكر والخطاب الشعبوي الأحادي ليس على مستوى الحياة الداخلية لها فحسب، بل وفي مستوى المشروع الاجتماعي الذي تسعى لتحقيقه. وتأتي في مقدمة تلك الأحزاب تشكيلات التيار الإسلامي وبخاصة جبهة الإنقاذ التي تقدم كبديل عن الأيديولوجيا الشعبوية الوطنية لجبهة التحرير الوطني أيديولوجيا شعبوية أخرى ولكنها دينية هذه المرة. وتهاجم قياداتها صراحة الديمقراطية

[8] الأحزاب العلمانية المشاركة في الحكومة منذ بداية سنة 2000 هي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتحالف الوطني الجمهوري. أما الأحزاب الإسلامية فهي حركة مجتمع السلم (حمس) و حركة النهضة، إضافة إلى حزب التجديد ذو التوجه الإسلامي العصري.

[9] أنظر مثلا ؛ Lahouari Addi, Le choix des Algériens : **Le Monde Diplomatique** , Juin 1990

معتبرة إياها كفر، وهذا عباسي مدني يقول بصريح العبارة" لن نقبل أن يكون المنتخب متناقضا مع الإسلام، الشريعة، وعقيدته، وقيمه".[10] وقد تصاعدت أجواء التطرف وعدم التسامح ومظاهر العنف الرمزي والمادي منذ 1989 بشكل مثير للانتباه. وكان عنف النظام يغذي باستمرار عنف التيار الإسلامي الراديكالي الذي وصل به الأمر لحد إنشاء ميليشيات خاصة تتعرض للنساء غير المتحجبات، وقاعات الحفلات، وشواطئ السباحة، ومحلات بيع المشروبات الكحولية...الخ. وكانت تلك بداية ظهور العنف المسلح الذي طال مخافر الشرطة، والدرك ثم المحاكم، وبعدها ثكنات عسكرية.

وقعت كثير من أعمال العنف هذه في سنة 1989 قبل توقيف الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي يعتبرها كثيرون سبب لجوء التيار الإسلامي للعنف المسلح وأسلوب الإرهاب.[11] وقد تأكدت نزعة العنف لدى التيار الإسلامي ورفضه للعمل الديمقراطي بعد ذلك في سنة 1991 عندما حاول الإطاحة بالنظام من خلال لجوئه إلى تنظيم الإضراب العام، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى أسلوب العصيان المدني باحتلال الشوارع والساحات في معظم المدن والقرى عبر الوطن. وكانت المسيرات الحاشدة تجوب الشوارع خلال النصف الثاني من شهري ماي وإلى غاية منتصف جوان من سنة 1991. ومن شعارات تلك المسيرات المنظمة على طريقة الأحزاب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا في الثلاثينات من هذا القرن: " لتسقط الديمقراطية"، "دولة إسلامية بلا انتخابات"، "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول"، " لا إله إلا الله، عليها نحيا وعليها نموت، وعليها نلقى الله". وكانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين الجبهة الإسلامية وبين النظام الذي لم يتردد في الاستنجاد بالجيش لإعادة الاستقرار وإخلاء الشوارع والساحات باستعمال السلاح.

وحتى الأحزاب المسماة ديمقراطية لم تساهم بشكل كبير في ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها وبين أعضائها حيث تميزت الحياة الحزبية فيها بسيادة نزعة سلطوية، واحتكار مجموعات بل أفراد للقيادة الشيء الذي أدى إلى ظهور انقسامات عديدة في صفوفها وعطل الحياة الحزبية السليمة،واستنفذ طاقتها في الصراعات الجانبية بين الأفراد والزمر من أجل الزعامة.

كما شهدت الساحة السياسية في الفترة الأخيرة (1999) تغيرات من بينها ظهور أحزاب جديدة يقودها عدد من الشخصيات السياسية المعروفة التي ترشحت في الانتخابات الرئاسية المسبقة التي جرت في 15 أفريل 1999. منهم أحمد طالب الإبراهيمي الذي حظي بتأييد صريح من قبل قسم من التيار الإسلامي حيث يجري الاعتقاد بأنه جمع حوله شتات الحزب المحل جبهة الإنقاذ، وقد انشأ لذلك حزبا باسم **حركة الوفاء والعدل**. بينما يستهوي مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق فئات الطبقة الوسطى وخاصة الشباب، وجزء من قاعدة جبهة التحرير الوطني. لكن تجربته في الانتخابات الرئاسية أضعفت حظوظه لعدة أسباب منها؛ تفضيل الجبهويين البقاء في المعسكر القوى والمضمون للجبهة على الانشقاق والقيام بمغامرة غير مضمونة العواقب بالارتماء في أحضان تشكيلة جديدة. كما أن فئات الطبقة الوسطى العصرية تخلت عنه بفعل اقترابه المستمر من الإسلاميين ومغازلة قواعدهم كما بينت الانتخابات الرئاسية المسبقة. هنالك أيضا أحمد غزالي رئيس حكومة سابق ومرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة الذي لم ينجح في تخطي مرحلة الفرز الأولى. وقد أنشأ بالفعل **حزب الجبهة الديمقراطية** ليدخل في منافسة مباشرة مع مجموعة الأحزاب الديمقراطية القائمة، وهو الأمر الذي يقلص كثيرا من حظوظه في النجاح في هذه المهمة.[12]

---

[10] تعبير "الديمقراطية كفر" لزعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج الذي عبر عن ذلك أكثر من مرة في تصريحاته. أما تصريح عباسي مدني فأورده Djeghloul Abdelkader, L'Algérie en état d'anomie. **Le Monde diplomatique**, mars 1990 p8.

[11] أنظر بهذا الشأن مقالنا "**المحنة الراهنة في الجزائر: هل من مخرج؟**" ورقة مقدمة للندوة التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول "**أزمة حقوق الإنسان في الجزائر**" بتاريخ 10-12 مارس 1998.

[12] ترفض السلطة لحد اليوم تقديم الاعتماد الرسمي للحزبين اللذين أنشاهما كل من احمد طالب الإبراهيمي وسيد احمد غزالي(من الوزراء السابقين) دون أن تقدم مبررات واضحة وصريحة، وهو ما يمثل خرقا للدستور وقانون الأحزاب السياسية.

ويعرف الحقل السياسي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم بعد أفريل 1999 **انتكاسة كبيرة** حيث استطاع أن يجمع حوله عددا من الأحزاب الفاعلة في ائتلاف حكومي منذ بداية سنة 2000 يضم كل من جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب التجديد الجزائري (تيار وطني)، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة (تيار إسلامي)، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري (تيار علماني أو ديمقراطي). بينما انطوت باقي أحزاب المعارضة على نفسها وأغلق المجال الإعلامي أمام نشاطها على ندرته مما جعل الساحة السياسية تبدو في حالة ركود كامل عدا النشاطات الرسمية للرئيس.

لعل أهم ما ميز تجربة الانتخابات في عهد التعددية السياسية هو التباين في درجة استعداد مختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية. واستمرار تأثير العوامل التقليدية التي تشكل المجموعات على أسس جهوية، وانتماءات عرقية أو ثقافية. ورغم ذلك فإن التوجه العام لدى مختلف القوى مشجع بغض النظر عن تكتيك التحالفات الظرفية واستراتيجيات التموقع في الخارطة السياسية. لكن الأهم من كل ذلك هو استمرار النزعة القوية لدى قطاع من النخبة الحاكمة في رفضها للممارسة الديمقراطية غير المشروطة وغير المقيدة، أي التي يمكن أن تبعدها عن السلطة. لذلك تستمر الممارسات والأساليب القديمة الرامية لغلق الحقل السياسي ومراقبته بشدة بترسانة من القوانين التي تعيق الانفتاح الديمقراطي، واللجوء إلى تحالفات مشبوهة بين قسم من النظام والتيار الإسلامي في محاولة لقطع الطريق أمام الأحزاب الأخرى المسماة "الديمقراطية" من جهة، بل واستعمال المناورة لكسر الأحزاب القوية وإضعافها سواء كانت من الإسلاميين أو العلمانيين. وفي نهاية الأمر اللجوء المستمر و المنتظم إلى الممارسة الممقوتة المتمثلة في تزوير الانتخابات بشكل واسع ومفضوح.

2- ضعــف الحــركة الجمعــوية:

شهدت الساحة ارتفاعا مطردا في عدد الجمعيات والرابطات سواء منها النشطة في الحقل المهني مثل النقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في حقل العمل الخيري، والبيئة أوالمهتمة بترقية حقوق مجموعات اجتماعية معينة مثل النساء والشباب والمرضى الخ... وقد صدر بشان تنظيم هذه الجمعيات قانون خاص رقم 90-31 بتاريخ 4-12-1990. وتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 1992 إلى وجود 36173 جمعية ورابطة محلية (تنشط على المستوى البلدي والولائي)، وما يقارب 619 جمعية ورابطة وطنية سنة 1994، تأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية 31.1% ثم الجمعيات الثقافية 11.9% تليها الجمعيات الرياضية10.1% والجمعيات الخيرية (الإنسانية) 9.6 %.[13]

لكن الحركة الجمعوية في الجزائر ليست وليدة فترة التسعينات أو مرحلة ما بعد الاستقلال لأن وجودها يعود إلى الفترة الاستعمارية. ورغم خصوصيات مرحلة الاستقلال والفترة الحالية بالذات إلا أنه من غير الممكن فهم كثير من خصائص هذه الحركة سواء في تكوينها وحجمها أو في علاقاتها مع مؤسسات المجتمع الأخرى وفي مقدمتها الدولة دون العودة إلى الوراء قليلا.

بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن العشرين وبالذات في سنة 1912 مع إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر، وتزايد تكوين الجمعيات من منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ثم أخذ بعدا جديدا زمن الحرب التحريرية حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على إنشاء جمعيات منها المهنية مثل الاتحاد العام للعمال للجزائريين، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وجمعية التجار والحرفيين وجمعيات رياضية وشبانية ونسوية الخ.

[13] وثيقة صادرة عن وزارة الداخلية في سنة 1994.

وكانت الخاصية الأولى للجمعيات خلال فترة الاحتلال هي تأكيد الهوية الثقافية المختلفة عن الآخر الأوروبي المحتل. ويبدو أن هذه الخاصية قد استمرت حتى بعد الاستقلال حيث تقوم الجمعيات بتأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الآخر المختلف عقائديا، أو لغويا، أو سياسيا.

أما بعد الاستقلال فبرغم تزايد عدد الجمعيات مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث سجلت الإحصاءات الرسمية وجود 11000 جمعية ما بين 1962–1987 (بمعدل 440 جمعية سنويا)، [14] إلا أن هذا الرقم يبرز استمرار الضعف العددي للجمعيات وتأثير البنى الاجتماعية القديمة التي تحاصر عملية ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحديث للمفهوم. إذ كما يقول دي توكفيل A. de Tocqueville في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، " لا حاجة للرجال للاتحاد كي يفعلوا شيئا ما، لأنهم مرتبطون ببعضهم".

كما تبدو الحركة الجمعوية في الجزائر اليوم منقسمة على نفسها إلى تيارين كبيرين: الأول يستلهم مثله العليا من إطار مرجعي حديث تغذيه فلسفة الأنوار والليبرالية والماركسية (الثقافة الأوروبية بكل تنويعاتها الكلاسيكية والحديثة منها). أما التيار الثاني فيستلهم مثله وقيمه من إطار مرجعي عربي–إسلامي، وإسلامي بالذات. يعود إلى عهد النبوة والخلافة الراشدة والتجربة الإسلامية عموما، لكن تغلب عليه النظرة السلفية للموروث الثقافي والعقائدي الذي يستلهمه. ويشكل التمايز والاختلاف عن الآخر والخصوصية محاور ومرتكزات أساسية في خطابه وممارساته. لا بد من الإشارة أيضا إلى أن هذا الانقسام ليس حديث العهد كما قد يعتقد البعض ممن يربطونه بالصراعات العقائدية التي ظهرت في الجزائر بعد الاستقلال، بل أنه ظاهرة قديمة عرفتها الحقبة الاستعمارية وإن بأشكال مختلفة حيث وجدت الجمعيات ذات التوجه العصري المتأثرة بالثقافة الأوروبية (الشيوعيون، الليبراليون) والأخرى المتمسكة بهويتها المختلفة (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).
وبالرغم من هذا الاختلاف فإن هناك خاصتين تميزان الحركة الجمعوية في الجزائر بتياريها:

- الأولى تتمثل في الضعف العددي للجمعيات وقلة أعضائها وذلك منذ الاحتلال.
- الثانية تتمثل في عملية إعادة إنتاج البنى الاجتماعية التقليدية واستمرار تأثيرها على الحركة الجمعوية.

وهناك علاقة جدلية بين الظاهرتين تشكل الجسر الذي يسمح بانتقال المجتمع من وضعية الفاعل الجمعي المتحدي communautaire إلى وضعية الفاعل الاجتماعي الحديث acteur social .[15]
ويشير المهتمون بالحركة الجمعوية الحديثة في الجزائر إلى أنها ظاهرة مرتبطة بالمدينة والحضر بالأساس، بينما تبقى التنظيمات الأهلية القديمة مسيطرة في الريف. وبالنسبة للجزائر تمثل بلاد القبائل والأوراس والجنوب الصحراوي مناطق منتخبة لاستمرار تأثير التنظيمات القديمة دون أن ينفي ذلك ظهور الحركات الحديثة، مما يعني أنها مناطق تعايش وازدواجية لأشكال قديمة وحديثة من تنظيمات المجتمع المدني. [16]

لكننا نعتقد أن هذه الازدواجية المظهرية تخفي تناقضا عميقا لآن قطاعا معتبرا من الجمعيات الحديثة لا يمكن اعتبارها كذلك سوى من حيث الشكل، بينما تبقى أسسها وأهدافها ووظائفها مماثلة ومطابقة لتلك التي تقوم عليها التنظيمات الأهلية القديمة. ونقصد بالذات الجمعيات والرابطات المنتمية أو الواقعة تحت تأثير الإسلام السياسي. حيث تجمع هذه التنظيمات بين تقليدية المرجعيات والأهداف والوظائف من جهة، وحداثة الوسائل وأشكال التنظيم عموما. كما أنها رغم تقليديتها المظهرية ليست لها جذور عميقة في المجتمع التقليدي في الريف والقرى بقدر ما تستمد قوتها وعنفوانها من المدن بين الشرائح الاجتماعية الحديثة بمختلف مستوياتها الاجتماعية

---

[14] أنظر بخصوص هذه النقطة مقال Lakjaa, A, **Vie associative et urbanisation en Algérie**, Communication au séminaire ; Mouvement associatif, CREAD, Alger 9-10 Juin 1999 p 8.

[15] . نفس المرجع.

[16] حيث تتعايش الزوايا وهي تنظيمات دينية طرقية قديمة جنبا إلى جنب مع تنظيمات حديثة مثل جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الدينية ذات التوجه الحديث والجمعيات الثقافية...الخ. أنظر دراسة لقجع مرجع سابق. وكذلك مقال الكنز وجابي، "الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة" مركز البحوث العربية، سلسلة **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، مكتبة مدبولي، القاهرة 1998.

والاقتصادية، ابتداء من المهمشين والمقصيين إلى الشرائح الوسطى (كوادر موظفين، أصحاب المهن الحرة مثل الأطباء والمحامين، وبين أساتذة وطلبة الجامعات...)

هذه الوضعية تطرح إشكاليات حقيقية أمام الملاحظ. هل ينبغي وضع هذه التنظيمات في خانة الحركة الجمعوية الحديثة بالنظر إلى خصائصها التنظيمية. وإذا فعلنا ذلك كيف نتعامل مع مثلها وقيمها ومرجعياتها وكذلك أهدافها التي تستبعد فكرة الفرد والحرية الفردية وتمجد الجماعة بالمعنى السلفي للكلمة أي الأمة ومثلها الأعلى وهدفها الأسمى هو إعادة بناء المجتمع المثالي "للمدينة الفاضلة". ليس المهم إذن التساؤل عما إذا كان هناك عودة للشكل التقليدي للتنظيمات أم لا، بقدر ما يهمنا التعرف على مرجعياتها ودلالاتها وتمثلاتها، وهي العوامل المسيطرة والموجهة لعملية تطور هذه التنظيمات.

بهذا الصدد، نسجل اتفاقنا مع الباحث عبد القادر لقجع لدى إشارته إلى أهمية اللجوء لمقاربة علم الاجتماع الأنثربولوجي بدلا من المقاربة المؤسساتية من أجل تحليل نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، لأن المقاربة الأولى تأخذ في الحسبان البعدين الاجتماعي والثقافي. إذ تمثل الجمعيات من جهة البعد الاجتماعي وسيلة لمواجهة صعوبات الواقع والتأقلم معه بسبب ضعف أو فقدان الرابطة الاجتماعية المميزة للنظام الاجتماعي القديم. وبذلك تؤدي وظيفة الإدماج الاجتماعي في النظام الجديد (جمعيات الشباب، البطالين، النسوة، المرضى، الأحياء، أولياء التلاميذ...). أما من جهة البعد الثقافي فإنها تشكل أداة مثلى لعملية التثاقف: تعلم أساليب وطرق عمل وحياة جديدة، أسلوب جديد في النظر إلى المجتمع والتعامل معه، والتموقع فيه والمشاركة في الشأن العام...الخ.[17]

في دراسته حول الحركات الاجتماعية في الجزائر، يشير علي الكنز إلى سيطرة الطرح الثقافي الرمزي على خطابها وممارساتها. ويجمل خصائصها على النحو التالي: الاختلاف الحاد حول الثقافي الرمزي، مقابل شبه إجماع حول الاجتماعي وسكوت حول الاقتصادي.[18]

وفيما نوافقه على الصفة الأولى نعتقد أنه غير محق تماما في الأخيرتين، فالاجتماعي لا يستقطب الإجماع، بل هو الآخر موضوع سجال ونزاع بين التيارات والقوى الاجتماعية الموجودة على الساحة. كما أن السكوت المزعوم حول الاقتصادي مصدره الحصار الذي تمارسه السلطة ومجموعات الضغط الموالية لها والمستفيدة من سياستها الاقتصادية على الرأي المخالف لتوجهاتها وبرامجها، وليس السكوت من قبل المعارضين لسياساتها.[19]

أما من ناحية تأكيد الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية، مثل الكنز وجابي، على طابعها الحضري كونها تنظيمات تتموقع من ناحية الفضاء في المدينة وليس في الريف، فإن ذلك ليس بالصفة الجديدة على الحركة الجمعوية في الجزائر، كما أنها ليست صفة خاصة بهذا البلد دون غيره. ونعتقد انه من قبيل المغالطة عندما يؤكدان على انتقال مركز ثقل هذه الحركة من الريف إلى المدينة بحيث تراجعت أهمية الحركات التي كان منبعها وحقلها الريف. نعتقد أن في هذا الحكم مغالطة في وصف الواقع وتقديره وكذلك انزلاق نظري في تحليله. ذلك أن المدينة اكتسبت في المجتمعات الحديثة، بما في ذلك البلاد المتخلفة، بفعل عوامل تاريخية واقتصادية دورا متعاظما في استراتيجية الأنظمة السياسية على اختلاف انتماءاتها العقائدية وصيغها التنظيمية. ذلك أن العلاقة بين المدينة والريف في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن عالميا في صالح المدينة وتخضع الريف تماما لمنطق الأولى. فالمدينة مركز السلطة والقوة حيث تتموضع السلطة ماديا (الإدارة، أجهزة الدولة، مؤسسات

[17] لقجع عبد القادر، مرجع سابق، ص 5

[18] الكنز وجابي، مرجع سابق، ص 47

[19] تكفي الإشارة هنا إلى المواجهة غير المعلنة تارة والصريحة تارة أخرى بين الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الثمانينات من جهة، وتنظيمات القوى العاملة وجمعيات أصحاب العمل وكذلك جمعيات مدنية عديدة (النسوة، البطالين، المتقاعدين، المعوقين...) بسبب اختلاف الرؤى حول السياسة الاقتصادية المنتهجة والنتائج المترتبة عنها، وقد زادت حدة الخلاف منذ البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي صاغه صندوق النقد الدولي للجزائر سنة 1994.

التعليم والتكوين، وصناعة الرأي، الشركات والمنشآت الاقتصادية المنتجة للثروة ...)، وهو بذاته الأمر الذي يجعل القوى الاجتماعية المدينية تتميز بحد أدنى من التعبئة حول القضايا والمسائل المتعلق بمصالحها الحيوية. ويبدو أن تلك هي الصورة النمطية القديمة التي ميزت العلاقة بين المدينة والريف في المجتمعات الأوروبية خلال المراحل الأولى لتكوين الرأسمالية والتي وصفها عدد كبير من المؤرخين والمحللين الاجتماعيين، ونجد الصورة على سبيل المثال لدى ماركس عند تعرضه لإشكالية الوعي الطبقي لدى الفلاحين.

1.2- الحـــركة الجمعوية والدولـــة

تبدو العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية معقدة ومتعددة الأبعاد منها ما يتعلق بإشكاليات عامة تخص ممارسة السلطة واحتكار القوة، ومنها ما يتعلق بأوضاع خصوصية تتصل بالتكوين التاريخي للدولة الوطنية والأزمات التي تعرضت لها خلال مراحل تكوينها. وحيث أن الأمر لا يسعنا لنعرض بالتفصيل المسائل المتعددة المتصلة بهذين البعدين سنكتفي ببعض الإشارات السريعة التي تساعدنا على فهم الخطوط العامة لهذه العلاقة المعقدة.

ففي بلاد المغرب على حد قول المؤرخ الاجتماعي غاليسو Gallissot هناك تداخل كبير بين ثلاث ظواهر مجتمعية هي؛ الحركات الاجتماعية، التكتلات الجمعوية والحركة الوطنية ذات الطابع الهوياتي. وتأخذ الحركة الجمعوية قبل الوطنية صيغ دينية، ومتحد communautaire تحت تأثير العلاقات القرابية والنزعة الموروثية ويتجسد ذلك في الحركات المعروفة في بلاد المغرب "بالزوايا" (جمعيات الطرقية). ولا تنجو حتى الحركة الوطنية من هذه النزعة التقليدية المتحدية لأنها في تكوينها كانت ذات طبيعة تضامنية هوياتية تقوم على الاتحاد والانتماء العرقي، لتنتقل بعد ذلك في وقت لاحق إلى جماعة سياسية قائمة على الانتماء العقائدي الطوعي للأفراد. ويشير غاليسو إلى الازدواجية المميزة للحركة الجمعوية المنقسمة بين تيارين أحدهما حداثي يدفع نحو المشاركة والتحرر (جمعيات الحقوق السياسية والمدنية)، والآخر تقليدي وشعبوي ذو نزعة دينية ووطنية.[20]

بالرغم من أهمية هذه الملاحظات التي أبداها غاليسو فإن موقفه لم ينج من تأثير نزعة التمركز الأوروبي الذي يعتبر جميع الحركات الدينية والوطنية بالضرورة ذات نزعة تقليدية رجعية مناهضة للحقوق السياسية والمدنية. لأن ضعف هذا الموقف قد كشفت عنه التحولات والتطورات التي وقعت في مواقف الحركات الدينية المنتمية لما يسمى بالتيار الإسلامي الإصلاحي وحتى التنظيمات الدينية التقليدية مثل "الزوايا".[21]

لقد كانت العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية مثار اهتمام وانشغال لدى الباحثين في مختلف المجتمعات، ذلك أن مبدأ حرية إنشاء الجمعيات لا يهم الأفراد بقدر ما يهم الجماعات ويصبح هذا المبدأ بموجب ذلك مصدر التوتر المستمر القائم بين الجمعيات والدولة ممثلة في أجهزة النظام. ويقول بشأن ذلك بعض الباحثين: " إن مشكل حرية التجمع لا يخص بالفعل الحرية الفردية فحسب، أي حرية انتماء الفرد إلى جمعية، واحترام حقوقه الأساسية، بل يتعلق الأمر بأكثر من ذلك، أي الاعتراف من خلال ذلك المبدأ بحرية المجموعات داخل الدولة وفي مواجهة الدولة. وتحترس سيادة الدولة باستمرار من القوى المنافسة التي لا تؤطرها. بحيث أن كل جماعة منظمة هي بمثابة منافس للدولة، وطبيعي أن يميل الحكام إلى منعها أو تحديد فعاليتها ومراقبتها ولا تخرج

---

[20] أنظر مقال Gallissot,R. Mouvement associatif et mouvement social, rapport Etat/société dans l'histoire maghrébine. **Insaniyat, Revue algérienne d'anthropologie et des sciences sociales,** No 8, p 6.

[21] لقد كانت الزوايا حاضرة بقوة في النضال ضد الاستعمار منذ بداية الاحتلال رغم التشويه الذي لحقها بفعل تأثير التيار الديني الإصلاحي، كما كانت حاضرة على الساحة السياسية خلال فترة الاستقلال رغم تراجع تأثيرها ولعلها بدأت تسترجع نفوذها مع تصاعد التيارات الدينية الراديكالية حيث سعى النظام إلى توظيفها لمواجهة المد الديني الأصولي. وقد ظهر ذلك في الانتخابات الرئاسية في افريل 1999، وقبلها منذ 1990 عندما لجأ إليها رئيس الحكومة الأسبق حمروش لسد الطريق أمام تصاعد تأثير التيار الإسلامي الراديكالي، والآن تحضر على الساحة من جديد بعقدها للملتقى الدولي حول الزوايا في الفترة 1-3 ماي 2000 تحت رعاية رئيس الجمهورية.

الحركة الجمعوية عن هذه النزعة"[22] وبالنسبة للجزائر يشير غاليسو إلى إمكانية تفسير نزعة المعارضة المميز لموقف الحركات الاجتماعية تجاه الدولة من خلال عامل تاريخي يخص العلاقة بين الحركة الجمعوية والتيار الوطني والدولة الاستعمارية. فوضعية الاحتلال والعنف والقمع عوامل جعلت الدولة تقع خارج دائرة المجتمع الأهلي، بل جعلتها كيانا معاديا وغريبا عن الجسم الاجتماعي. وقد تغذى ذلك الواقع وترسخ في الذاكرة الجمعية بفعل تأثير خطاب الحركة الوطنية المناهض للاستعمار والمنادي بالاستقلال.

إذا كان وصف غاليسو هذا يصدق على الحقبة الاستعمارية فإن فترة الاستقلال لم تكن بعيدة تماما عن ذلك، فالتغيرات الطفيفة التي مست هياكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال (الإدارة، القوانين، الأجهزة) وكذلك ممارسات النخب الجديدة أو الأسياد الجدد (لأنهم في الواقع تصرفوا مع الناس بعقلية الفاتحين) لم تغير كثيرا من تلك العلاقة المبنية على نزعة سلطوية من قبل النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته تجاه المجتمع. لذلك بقيت نزعة المعارضة والاحتجاج من السمات المميزة للحركة الجمعوية وقد تجسد ذلك في طبيعة العلاقات المتوترة التي سادت بين الدولة والمجتمع طوال فترة الاستقلال مؤدية أحيانا كثيرة إلى المواجهة والصراع بينهما مرة بشكل مفتوح ومرات أخرى بشكل مضمر طوال السنوات الماضية.

لعل ما يقوي هذه العلاقة هو الممارسة القمعية لسلطة الدولة الوطنية من قبل نخب ترفض كل محاولة لظهور تنظيمات أو حركات اجتماعية خارج إطار هيمنتها الأيديولوجية وبعيدا عن سيطرتها البيروقراطية. وهو ما يؤكد الخوف المتأصل لدى النخب الجديدة (العسكر والبيروقراطية) من احتمال تكوين مجتمع متحرر ومنعتق بعيدا عن سيطرة الدولة وهيمنة الأقليات السلطوية المتنفذة فيها.

لكن لا ينبغي أن يمنعنا كل هذا من ملاحظة التغير الذي جرى في علاقة الدولة بالحركات الاجتماعية والجمعيات بالخصوص. فالطلب على الدولة قوي جدا من قبل مختلف شرائح المجتمع وذلك لأسباب عديدة من بينها سيطرة الدولة على الاقتصاد وتحكمها في توزيع الثروة (الريع النفطي). وهذا الطلب الاجتماعي المتزايد على الدولة بإمكانه أن يلقى إشباعا، كما بإمكانه البقاء دون إشباع مما يقوي حالة الإحباط والشعور بالحيف والإقصاء من قبل شرائح متزايدة من المجتمع.

وتكتسي هذه العملية أهمية قصوى في ضوء العلاقة التاريخية المتميزة بين الدولة الوطنية والحركة الجمعوية حيث ظهرت هذه الأخيرة (بمختلف فصائلها؛ نقابات، جمعيات مهنية ورياضية) بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، وقد استمرت نفس العلاقة في مرحلة ما بعد الاستقلال لفترة طويلة رغم المحاولات الفاشلة للحركة الجمعوية لتقليص تلك السيطرة وتحقيق قدر ولو يسير من حرية المبادرة بعيدا عن هيمنة الدولة البيروقراطية بأجهزتها الإدارية والسياسية (الحزب الواحد). لذلك كانت الخاصية المميزة لتلك الحركية الواسعة لتكوين الجمعيات والرابطات في مرحلة الاستقلال هي كونها جرت بطريقة بيروقراطية وتحت السيطرة المباشرة للدولة وأعوانها وأجهزتها.

وهكذا تميزت الحركة الجمعوية في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها وموقعها كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة إضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع. ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقائدية فحسب بفعل الروابط القديمة بينها وبين الحزب الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة الوطنية. بل إنها كانت وما تزال مادية كذلك بفعل المساعدات والامتيازات العديدة المالية والعينية (عقارات، رخص، حقوق امتياز...) التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة وخطها السياسي.

[22] Ch, Debbasch et J, Bourdon, les associations, PUF coll. Que sais-je ? 3éd. Paris 1990. P 34 cité par Lakjaa, op ; Cit. p 3.

يشكل موضوع تمويل الحركة الجمعوية مصدر توتر وصراع مستمر سواء بين الجمعيات ذاتها أو بين هذه الأخيرة والسلطة. وتعبر عملية التمويل كعلاقة بين الدولة والجمعيات عن:

- أولا، اعتماد الدولة على عملية التمويل لبسط نفوذها وتعظيم تأثيرها على اتجاهات ونشاطات الجمعيات واستعمالها كأدوات لتحقيق أهداف وسياسات النظام القائم.
- ثانيا، درجة استقلالية الجمعيات وهامش المناورة الذي تتمتع به في علاقتها بالسلطة، وهي بالتالي مؤشر على درجة دمقرطة المجتمع المدني وتحرره من السيطرة المباشرة للدولة. وتشير بعض المعلومات المتوفرة لدينا حول عينة من الجمعيات في مدينة وهران(ثاني أكبر المدن في الجزائر) أن 95 % من الجمعيات تحصل على اعتمادات ومساعدات مالية وتشكل الدولة أكبر مانح حيث تمثل حصتها من إجمالي المساعدات 80% . مما يشير إلى قوة التأثير الممارس من قبل السلطة على الجمعيات وهو واقع تعترف به قيادات تلك الجمعيات ذاتها. وتذهب مساعدات الدولة بشكل خاص نحو الجمعيات النشطة في المجالين الاجتماعي والثقافي (28%و 25 % على التوالي من مجموع المساعدات)، وهو اختيار ليس بريئا بالنظر إلى أهمية هذين الحقلين في سياسة السلطة،[23]

في ضوء هذا التحليل يمكننا فهم النزعة الاحتجاجية لدى الجمعيات على ضعفها وندرتها كتعبير عن عدم الرضا تجاه أسلوب توزيع الريع (الامتيازات والخدمات) وليس بمثابة رفض للطبيعة السلطوية للنظام ومؤسساته. إنها حرب المواقع في سبيل تحصيل مزيد من الامتيازات أو الحفاظ على المكتسب منها، وكذلك وسيلة للتموقع ضمن الساحة السياسية المغلقة من قبل السلطة التي تفتحها لمن تشاء وتغلقها على من تشاء. لذلك فإن جل الجمعيات الموجودة على الساحة بعيدة عن كونها كيانات تلعب دور القوة المضادة للسلطة التي تحفظ التوازن.

إن اختراق الدولة للمجتمع وسيطرتها عليه يمثل سيرورة دولنة étatisation المجتمع وهي عملية تطال الحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية بالخصوص في كل المستويات المحلية والوطنية من خلال آليات متعددة منها التبعية المالية أو بفعل سيطرة قيادات موالية من زبائن النظام يمثلهم وجهاء محليين، قدماء المجاهدين، تنظيمات أبناء الشهداء، وقيادات الأحزاب الداعمة للنظام (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي) والمتحالف معه (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري ...) وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي تنتظر دوما إشارة من السلطة للقيام بدور البوق الذي تنفخ من خلاله هذه الأخيرة أفكارها ومشاريعها في لبوس ديمقراطي شكلي محض بفعل المساندة غير المشروطة التي توفرها الأحزاب والجمعيات لكل مبادرة تأتي من فوق.

وقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية ومقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها. ولكنها تقلص في ذات الوقت فرص تبلور مجال مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية مثل حرية التنظيم والتعبير...الخ. بل تعمل على تقويض مثل تلك المجالات إن تكونت.[24]

لكن ذلك لا ينفي أن الجمعيات تعرف فترات معينة تتمتع فيها بحد أدنى من المبادرة ومن التطور والتوسع، وهي فترات الأزمة التي يمر بها النظام السياسي والاجتماعي. حيث تتقلص قدرة الدولة نسبيا على ممارسة

---

[23] انظر دراسة Derras,O. Le fait associatif en Algérie, le cas d'Oran. **Insaniyat**, No. 8, 1999 p 103

[24] أحسن مثال على ذلك موقف السلطة من الأحزاب الرافضة لمنطق التدجين الذي تمارسه وكذلك الشأن بالنسبة للتنظيمات النقابية المستقلة والجمعيات غير المهادنة مثل النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية، نقابة أساتذة الجامعات، نقابة الطيارين، جمعية الناشرين، الجمعيات الثقافية غير الموالية، جمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسوية المناهضة... الخ.

الرقابة والتقييد بفعل ما يصيب أجهزتها جراء االاضطرابات الاجتماعية والأزمات السياسية الناتجة عن المواجهة بين المجموعات المتنافسة داخل الدولة من أجل السلطة.

سوسيولوجيا تعتبر الحركات الاجتماعية الحديثة في الجزائر تنظيمات نخبوية تستقطب أعضاءها من الشرائح الوسطى بالأساس؛ المثقفون، الموظفون، أرباب العمل، الطلبة، النساء العاملات، الشباب المتعلم العاطل عن العمل...الخ، وبصرف النظر عن المواقف التي قد تتخذها من السلطة سواء كانت بالرفض والاحتجاج أو القبول والخضوع، فإنها تقع باستمرار ضمن الحيز الذي تسيطر عليه الدولة والسلطة القائمة. نفس هذه التنظيمات تحافظ رغم تباين مواقفها على روابط قوية مع الأحزاب السياسية، بل أن بعضها يوجد في حالة تبعية كاملة لأحزاب معينة مما يعرضها لانقسامات عديدة بسبب تعدد ولاءاتها وتنافس قياداتها على الزعامة والسلطة الشيء الذي يضعفها ويجعلها سهلة الانقياد والاستعمال كأدوات لخدمة استراتيجيات المجموعات والزمر المتنافسة داخل مؤسسات وأجهزة الدولة (الجيش، الرئاسة، الإدارة العمومية، المجالس التمثيلية).

بالنظر إلى علاقة التبعية والسيطرة الممارسة من قبل النظام على تنظيمات الحركات الاجتماعية الحديثة (أحزاب، رابطات، اتحادات...) فإن الاحتجاج والمقاومة الحقيقية للنزعة السلطوية للنظام تأتي من الأطراف أو الهامش الذي يمثل غالبية المجتمع؛ العمال، العاطلون، الشرائح الوسطى التي تدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق بسبب سياسة الانفتاح و"الليبرالية الوحشية" التي أدت إلى نتائج كارثية بحيث تم غلق مئات المؤسسات العمومية وسرح آلاف العمال الذين أضيفوا إلى القائمة الطويلة للعاطلين عن العمل من الشباب (أكثر من 50 % من السكان البالغ عددهم 34 مليون تقل أعمارهم عن عشرين سنة). وتشير المصادر الرسمية إلى أن 14 مليون من السكان بحاجة إلى مساعدة منهم 4.5 مليون دون دخل. وقد زادت حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة لتتراوح بين 1 و 12 بمقاييس الاستهلاك الفردي. وسجل اختلال كبير في توزيع الدخل الوطني حيث أن 10% من السكان يحصلون على 32% من الدخل الوطني، بينما لا تتجاوز حصة 40% منهم سوى 6 % من الدخل الوطني.[25]

من الطبيعي والوضع على هذه الحال أن تستفيد التنظيمات السياسية الراديكالية من سخط واحتجاج هذه القطاعات الواسعة من المجتمع، وفي مقدمتها التيار الإسلامي الراديكالي (سواء بجمعياته الخيرية، والثقافية، أو الأحزاب السياسية)، لكن ذلك لا يلغي علاقات التبعية والولاء التي تربط عديدا من الجمعيات مع الأحزاب الأخرى، ذات النزعة الوطنية واليسارية. وبهذا الصدد تبين بعض الإحصائيات على المستوى المحلي لمدينة وهران علاقة الارتباط القائمة بين الأحزاب والحركة الجمعوية رغم منع القانون لها صراحة مهما كانت طبيعتها[26].

[25] هذه الأرقام قدمها رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ندوة صحفية، وباعتبار المجلس هيئة استشارية حكومية، فإننا نستبعد أن تكون الإحصائيات مضخمة، بل قد يكون العكس هو الصحيح.

[26] أنظر قانون 04 ديسمبر 1990 الخاص بإنشاء الجمعيات المادة 11، فصل 2 ، الجريدة الرسمية عدد 1438.

الأحزاب [27]	عدد الجمعيات المنتمية لها
جبهة التحرير الوطني	8
التجمع الوطني الديمقراطي	6
حركة مجتمع السلم (حمس)	2
حركة النهضة	1
حزب التجديد	1
حزب الوحدة	1

لا يخفى على أحد أن الجمعيات بمختلف أنواعها تشكل هدفا مفضلا للسياسيين والأحزاب وبخاصة في أوقات معينة مثل فترات الانتخابات حيث تتحول الجمعيات إلى آلة انتخابية، ورغم منع قانون الجمعيات أي شكل من الارتباط مع الأحزاب التي تستعمل هذه الجمعيات لتمرير سياساتها، فإن الدولة ممثلة في أجهزة السلطة القائمة (الرئاسة، الحكومة، الإدارة العمومية على المستوى المحلي) هي أول من يخرق القانون.

- **خـــلاصـــــــة**

بعد هذا العرض السريع لواقع جزء من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر لنا أن نتساءل ما هي آفاق التطور المستقبلي؟ سوف نحاول تقييم التجربة الجزائرية على مستويين، أو في سياقين. نقيمها أولا في سياق ما يحدث في البلاد العربية ، ونقيمها ثانيا بالنظر إلى طموحات وإمكانات الجزائر نفسها وفي سياق تطورها التاريخي.

لعلنا لا نجانب الصواب إن نقلنا منذ البداية أن التجربة الجزائرية إذا أخذناها في السياق الأول تعد تجربة رائدة في الوطن العربي رغم كل نواقصها ومساوئها. فالعدد الكبير من الأحزاب، والجمعيات، والرابطات والاتحادات النشطة في مختلف حقول الحياة لا يضاهيه عدد في أي بلد عربي آخر. ولا يتوقف الأمر عند حد العدد الهائل من التنظيمات، بل أن درجة الحرية التي تتمتع بها في نشاطها حتى والجزائر تعيش لحد الساعة تحت حالة الطوارئ لا نلمسها في أي مكان آخر من الوطن العربي. وتكفي الإشارة هنا إلى أن الجزائر لحد اليوم البلد العربي الوحيد الذي عرف انتخابات تشريعية تعددية حقيقية (برغم ما وقع فيها من تلاعب وتزوير) أسفرت عن مجلس نيابي تعددي تشارك فيه كل الحساسيات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. كما أسفرت عنها حكومة ائتلافية تجمع بين أحزاب مختلفة الأيديولوجيات والمرجعيات والتوجهات (من العلمانية إلى الإسلامية). إضافة إلى مجالس تمثيلية محلية تشارك فيها هي الأخرى مختلف الأحزاب السياسية الرئيسية الحاضرة على الساحة.

لكننا إن أردنا تقييم التجربة الجزائرية في سياق إمكاناتها الموضوعية وطموحاتها التاريخية فإننا سنجد صورة أقل إشراقا بكثير من تلك التي تحدثنا عنها قبل قليل. ويمكننا تلخيص الخطوط العامة لهذه الصورة على النحو التالي:

- التجربة الديمقراطية في الجزائر في أول عهدها ولم تنضج بعد، بل تغلب عليها الشكلانية، وما تزال ترزح تحت قيود النظام الأحادي القديم وتعاني من النزعة السلطوية الراسخة لدى تحالف الأقلية الحاكمة المتكونة من نخبة متنفذة من الجيش، وكبار الموظفين في الإدارة، والمؤسسات المالية والاقتصادية

[27] أنظر Derras, Op. Cit p 110،

(البيروقراط، والتكنوقراط)، ورجال الأعمال (الأثرياء الجدد) الذين يشكلون شريحة برجوازية كومبرادورية قوية.

- تعاني التجربة الديمقراطية في الجزائر من الموقف الذرائعي لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية سواء داخل النظام أو خارجه. فالجميع يريد ديمقراطية على مقاسه حيث يضاعف المكاسب ويقلص التكاليف إلى أبعد الحدود. ويبدو أن هذه النزعة السلطوية أصبحت مسيطرة على تصور أصحاب القرار بشكل قوي، وأفضل دليل على ذلك الممارسات الانفرادية السلطوية لرئيس الجمهورية الذي لم يكفه ما بيده من سلطات واسعة (تمتد من تعيين رئيس الحكومة والوزراء إلى الأمين العام للبلدية) ومع ذلك ينوي تعديل الدستور للحصول على مزيد من السلطات.
- انخراط الأحزاب السياسية في لعبة البحث عن مواقع في هياكل السلطة تحقيقا لمكاسب سريعة، بدلا من أداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.
- سعي النظام إلى إضعاف الأحزاب القوية باختراقها وتشجيع الانقسامات في صفوفها، أو تقييد نشاطها بالحفاظ على حالة الطوارئ، ومنعها من الاستفادة من وسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعة والتلفزة).
- بالرغم من الارتفاع الهائل في عدد الجمعيات النشطة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، المهنية...الخ. فإنها لا تزال نخبوية في طبيعتها لا تستقطب سوى الأقلية من المجتمع، ويبقى تأثيرها ضعيفا إلى أبعد الحدود وذلك بسبب عوامل عدة منها ما يتعلق بالجمعيات ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقتها بالأحزاب والسلطة. فهي غالبا في حالة تبعية أيديولوجية، ومالية تجعلها أقرب إلى أدوات طيعة في يد الأحزاب والسلطة منها إلى تنظيمات تحرس على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم.
- لا شك أن حالة التدهور الاقتصادي التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة قد بلغت مستويات غير مسبوقة ولم تعرفها البلاد سوى في فترة الاحتلال. وهذه وضعية تجعل الجسم الاجتماعي ككل ممزقا وفي حالة من الضعف والوهن بحيث يصبح الاهتمام بشؤون الحياة اليومية الشغل الشاغل للناس مما يحرمهم من الالتفات إلى الشأن العام والاهتمام به. وهذا عامل يقلل من حظوظ تبلور الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيمات المجتمع المدني.
- استمرار تأثير البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات والتصورات والممارسات المرتبطة بها، وبالرغم من أهمية الدور الذي لعبته تلك البنى في حفظ الكيان الاجتماعي من الانحلال والتفكك في أصعب الفترات التي عاشتها الجزائر في محنتها الأخيرة، إلا أن النظام الاجتماعي التقليدي ومنظومته القيمية والمعيارية ستبقى بمثابة الكابح الذي يمنع تطور المجتمع نحو أشكال من التنظيم وصيغ من الممارسات التي تقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للفرد وحفظها من التعسف الذي تمارسه الجماعة التضامنية أولا، ثم الدولة ثانيا.
- انتشار الأمية (33%) وتراجع قيمة التعليم وسيطرة قيم الربح المادي السريع الذي أضحى يقدم الصورة النموذجية للفرد الناجح في الحياة العامة، وهي كلها عوامل تجعل "الثقافة السياسية" السائدة خالية من القيم والمثل الاجتماعية النبيلة، بل تمجد المحاباة، الرشوة، والانتهازية في أسوأ مظاهرها خاصة عندما تصبح ممارسة علنية يقوم بها رموز النظام، والموظفون السامون في الدولة وأعيان المجتمع.